

لنبدأ برفع سعر الفائدة حيث يرى الصندوق أنه الوسيلة الناجعة لسحب السيولة من السوق، لتقليل الطلب؛ وبالتالي مواجهة معدلات التضخم المرتفع، وهو علاج ربما يصلح للمجتمعات الغربية مثل الولايات المتحدة التي قدمت منحا للجمهور خلال أزمة فيروس كورونا، تسببت في زيادة الطلب بعد تراجع معدلات الإصابة بالفيروس، لكن الحالة المصرية مختلفة بكل تأكيد.

فبدلاً من أن تقدم الحكومة المصرية منحا للجماهير خلال أزمة كورونا، قامت بخضم نسبة من أجور العاملين بالحكومة ومن المعاشات بشكل إجباري، تحت مسمى المساهمة في مواجهة تداعيات كورونا، كما أن الأسواق المصرية تعاني من الركود من قبل ظهور كورونا، وبالطبع زادت حدة ذلك الركود مع كورونا.

وأعقب ذلك ظهور عوامل أخرى زادت حدة الركود أكثر، منها ارتفاع الأسعار العالمية عام 2021، وتدابير الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار الوقود والغذاء، وتدابير قرار البنك المركزي المصري في فبراير الماضي بتقليل الواردات، وأزمة نقص الدولار.

من هنا فقد وصف الصندوق العلاج الخاطئ، حيث تسبب ارتفاع أسعار الفائدة المصحوب بإجبار البنك المركزي على إلغاء بعض مبادرات الإقراض المخفض ونقل باقي المبادرات إلى وزارات أخرى وبأسعار فائدة أعلى؛ إلى جعل القطاع الإنتاجي يعاني من عدة مشاكل مركبة، تشمل نقص المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ونقص الدولار، وظهور السوق السوداء التي يقوم كثيرون بتسعير منتجاتهم على أساسها وارتفاع سعر الفائدة.

مع قيام بعض البنوك بإصدار شهادات إيداع بفائدة تراوحت بين 22.5 و25%، فقد زاد ذلك من أعباء تكلفة التمويل التي يتم تحميلها على المنتجات النهائية، مما يرفع أسعار السلع وبما يزيد التضخم، في وضع معاكس لما استهدفه الصندوق من رفعها.

إلى جانب تفضيل بعض المنتجين لتقليل الإنتاج والاتجاه بأموالهم لتلك الودائع المصرفية عالية الفائدة والخالية من المخاطر، بما يقلل الإنتاج ويفتح المجال لتعويض ذلك النقص الاستهلاكي من خلال الواردات، وهي الواردات القادمة بأسعار صرف عالية بما يؤدي أيضاً إلى زيادة التضخم.

مزاعم استفادة الصادرات والاستثمار لم تتحقق

تتعدد الآثار السلبية لرفع الفائدة على العديد من القطاعات، مثل التمويل غير المصرفي وصناديق الاستثمار النقدية والقطاع العقاري وغيرها، حيث تسبب الرفع المتكرر للفائدة والمتوقع استمراره خلال الشهور المقبلة إلى تضرر أنواع التمويل غير المصرفي بداية من التمويل الاستهلاكي والتمويل العقاري والتمويل الصغير ومتناهي الصغر والتأجير التمويلي والتخصيم.

بالفعل تراجع قيمة نشاط التمويل العقاري خلال شهري أكتوبر ونوفمبر الماضيين مقارنة بالشهرين نفسيهما من العام الأسبق، وشهدت صناديق الاستثمار النقدية ذات الدخل الثابت تخارج كثير من المستثمرين الأفراد للتحويل للشهادات ذات العائد الأعلى.

أما سعر الصرف المرن الدائم فقد ارتبط بانخفاض متكرر في سعر الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، مما يزيد تكلفة السلع المستوردة في مجتمع يستورد قطاع الصناعة به أكثر من 60% من احتياجاته من المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية من آلات ومعدات، وذلك بخلاف النفط الذي يتم استيراد ثلث احتياجات البلاد منه، الأمر الذي يرفع تكلفة المنتجات ويقلل تنافسيتها في الداخل والخارج، وهو ما يتعارض مع مزاعم الصندوق من أن انخفاض قيمة الجنيه وما يعقبه من رخص المنتجات المصرية سيسهم في زيادة الصادرات.

حيث لم تزد الصادرات بعد خفض الجنيه عام 2016 بنسب كبيرة، وكانت زيادتها في العام الماضي والأسبق بسبب ارتفاع الأسعار العالمية، كما استفادت الصادرات المصرية من تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية التي زادت أسعار الغاز الطبيعي والأسمدة.

والأمر نفسه ينطبق على مزاعم الصندوق بأن انخفاض سعر صرف الجنيه سيجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أمر لم تؤكد السنوات التالية لخفض الجنيه عام 2016، مع تركز الاستثمارات المباشرة الواردة على مجال النفط والغاز الطبيعي.

وهو أمر طبيعي حيث إن الاستثمار الأجنبي سيجد أمامه مناخاً استثمارياً تسبب في تقلص نشاط القطاع الخاص، بسبب المنافسة غير العادلة مع شركات الجهات السيادية، ويتم سجن رموز رجال أعمال من دون محاكمة، وبنوك تزامم الحكومة القطاع الخاص على أموالها لسد عجز الموازنة، وفرض رسوم قومية ومحلية لا يقطع، ونسبة تضخم مرتفعة، وتصنيف أئتماني غير استثماري، ونظرة مستقبلية سلبية من قبل وكالتي موديز وفيتش.

كما يتسبب كل من زيادة سعر الفائدة وتراجع سعر الصرف في زيادة عجز الموازنة، حيث يتسبب ارتفاع النصيب النسبي لفوائد وأقساط الدين الحكومي من الإنفاق بالموازنة في انخفاض نصيب باقي أبواب الإنفاق خاصة الاستثمارات الحكومية، وشراء السلع والخدمات اللازمة للجهات الحكومية المتعددة بما يؤخر سداد الحكومة ما عليها من التزامات للشركات المتعاملة معها.

برنامج إصلاح مصري يخالف اتفاق الصندوق

ونتيجة لكل ما سبق، نادى عدد من الخبراء ببرنامج إصلاح مصري جديد، بالتوازي مع البرنامج المتفق عليه مع الصندوق خلال السنوات الأربع المقبلة؛ برنامج يركز على الإصلاح الهيكلي وليس فقط على الإصلاح النقدي والمالي، ويهتم بالقطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعة والزراعة، ويغدد عليها الحوافز، ويوجه إليها الموارد اللازمة كأولوية مجتمعية، لتوفير جانب ملموس من المنتجات المستوردة، بما يقلل الواردات ويزيد الصادرات، ويقلل العجز المزمّن في الميزان التجاري؛ الأمر الذي يقوي مركز العملة المحلية أمام العملات الأخرى.

مع إعادة النظر في المشروعات القومية التي استنزفت موارد البلاد الدولارية، وزادت ديونها الخارجية والداخلية، وتجميع كافة الجهات العاملة بالبلاد تحت مظلة الموازنة العامة للدولة لتحقيقاً لمبدأ وحدة الموازنة، وقيام كل الجهات -مهما كانت جهة تبعية- بأداء ما عليها من التزامات ضريبية ورسوم، بما يزيد الإيرادات التي تساعد على زيادة الإنفاق الاجتماعي، ودعم الشرائح الفقيرة، حيث لا تخلو موازنة دولة أوروبية من وجود الدعم بين أبواب إنفاقها.

برنامج يستهدف سعر فائدة منخفض لتشجيع المنتجين مثلما فعلت دول اليورو بخفض سعر الفائدة إلى الصفر لسنوات لمواجهة الركود وتدابير كورونا، ويشجع المنتجات المحلية ويعطيها الأفضلية بالمشتريات الحكومية التي تمثل المشتري الأكبر في الأسواق، ويزيد نسب الاكتفاء من المنتجات الزراعية بما يقلل الاستيراد ويزيد الصادرات، وهو ما سينعكس على التشغيل وامتصاص البطالة.

هذا سيساعد بالضرورة على تحسن الدخول وإمكانية زيادة المدخرات في حالة استقرار الأسعار، بما يوفر سيولة المصارف لتمويل الاستثمار المحلي، ويستهدف مواجهة المشاكل المزمنة للاقتصاد، بما يقلل أعداد الفقراء، بعكس برامج الصندوق التي تسببت بشكل عملي في زيادة معدلات الفقر.